تحقيق مبادئ العلوم الأحد عشر

للمغفور له العلامة الكبير والفهامة النحرير رئيس المحققين

المرحوم الشيخ علي سعيد الصالحي

عليه سحائب الرحمة والرضوان

{ الطبعة الثانية }

سنة ١٣٥٥ هـ — ١٩٣٦ م

طبعت على نسخة المؤلف وصححت بمعرفة أحد أفاضل العلماء

حقوق الطبع محفوظة لنجل المؤلف

أمين دار الكتب في كلية الشريعة

مطبعة وادي الملوك
بأول شارع البرموني بالخليج
بالقرب من كلية الشريعة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين (اعلم) أن الشروع فى العلم من أفعال العاقل الاختيارية فيجب عقلا أن تصان عن العبث والجهالة فى المشروع فيه المحضين فلا بد من تصوره بوجه ما والتصديق بفائدة ما ويستحسن عرفاً أن يصان عن العبث والجهالة العرفيين وذلك بأن يتصوره قبل الشروع فيه بحده أو رسمه وأن يصدق بموضوعية موضوعه وبأن له فائدة معتدا بها مترتبة عليه فى الواقع وبمرتبته فيما بين العلوم أي حاله بالقياس إلى علوم أخر فى التحصيل بالتقديم والتأخير وبشرفه في نفسه وبواضعه وتسميته باسمه وبمسائله إجمالا هذا ماذكره السيد الشريف في حواشى التطب وهى مقدمات الشروع المسماة بالرؤوس الثمانية وزاد بعضهم التصديق باستمداده وبحكمه فهذه أمور عشرة والأحسن فى التعليم أن تذكر كلها صدر العلم وقد يكتفى ببعضها ولا حجر فى شيء من ذلك إذ لاضرورة تم إلا الى التصور بوجه ما والتصديق بفائدة ما وإذ قد أتينا على عدها فلا جرم حق علينا أن نشرع في تفصيلها فنقول ﴿ اعلم ﴾ ان أصل الشروع فى العلم انما يتوقف على تصوره بوجه ما وعلى التصديق بفائدة ما وإلا استحال الشروع فيه ضرورة ان المجهول المطلق يستحيل طلبه وأما الشروع فيه على بصيرة فيتوقف علي تصوره بحده أو رسمه لأنه إذا تصوره بذلك وقف على جميع

مسائله إجمالا حتى ان كل مسألة ترد عليه علم انها من ذلك العلم أى حصل له قدرة تامة بها يتمكن من تميز مسائله عن غيرها مثلا من تصور النحو بأنه علم بأصول يعرف بها أحوال أواخر الكلم من حيث الاعراب والبناء حصل عنده مقدمة كلية وهى أن كل مسألة من مسائل النحو لها مدخل فى تلك المعرفة فاذا ورد عليه مسألة معينة منها يتمكن بذلك من أن يعلم أنها من النحو بأن يقول هذه المسألة لها مدخل في معرفة إعراب الكلمة أو بنائها وكل مسألة كذلك فهى من النحو والتعريف الذي يتوقف عليه الشروع فى العلم هو الأسمى وأما الحقيقى فهل يكون مقدمة للشروع فى العلم خلاف وقد بسط فى التلويح الفرق بينهما فقال مايتعقله الواضع ليضع بأزائه اسما إما أن يكون له ماهية حقيقية أولا وعلى الأول إما أن يكون متعقلة نفس حقيقة ذلك الشيء أو وجودها واعتبارات منها فتعريف الماهية الحقيقية لمسمى الاسم من حيث انها ماهية حقيقية تعريف حقيقى يفيد تصوير الماهية فى الذهن بالذاتيات كلها أو بعضها أو بالعرضيات أو بالمركب منها وتعريف مفهوم الاسم وما تعقله الواضع فوضع الاسم بازائه تعريف اسمي يفيد تبيين ماوضع الاسم بازائه بلفظ أشهر كقولنا الغضنفر الأسد أو بلفظ يشتمل على تفصيل مادل عليه الاسم إجمالا كقولنا الأصل ماينبنى عليه غيره فتعريف المعدومات لا يكون الا اسمياً اذ لا حقائق لها بل مفهومات وتعريف الموجودات قد يكون اسمياً وقد يكون حقيقياً اذ لها مفهومات وحقائق فان قلت ظاهر عبارته يعنى صاحب التوضيح مشعر بأن تعريف الماهيات الحقيقية حقيقى البتة كما أن تعريف الماهيات الاعتبارية اسمى البتة قلت فى العدول عن ظاهر العبارة سعة إلا أن التحقيق أن الماهية الحقيقية قد تؤخذ من حيث إنها حقيقة مسمى الاسم

وماهيته الثابتة فى نفس الأمر وتعريفها بهذا الاعتبار حقيقى البتة لأنه جواب لما التى تطلب الحقيقة وهى متأخرة عن هل البسيطة الطالبة لوجود الشيء المتأخرة عن ما التى تطلب تفسير الاسم وبيان مفهومه وقد تؤخذ من حيث إنها مفهوم الاسم ومتعقل الواضع عند وضع الاسم وتعريفها بهذا الاعتبار اسمى البتة لأنه جواب عن ما التى لطلب مفهوم الاسم ومتعقل الواضع فهذا التعريف قد يكون نفس حقيقة ذلك الشيء بأن يكون متعقل الواضع نفس الحقيقة وقد يكون غيرها ولهذا صرحوا بأنه قد يتحد التعريف الاسمى والحقيقي إلا أنه قبل العلم بوجود الشيء يكون اسمياً وبعد العلم بوجوده يكون حقيقياً مثلا تعريف المثلث فى مباديء الهندسة بشكل يحيط به ثلاثة أضلاع تعريف اسمى وبعد الدلالة على وجوده بالبرهان الهندسى يصير هو بعينه تعريفاً حقيقياً وإنما وجب التصديق بموضوعية الموضوع ليمتاز العلم عند الطالب مزيد امتياز لأن تمايز العلوم فى أنفسها بتمايز الموضوعات لأن كمال النفس الانسانية فى القوة الادراكية إنما هو بمعرفة حقائق الأشياء وأحوالها بقدر الطاقة البشرية ولما كانت الحقائق وأحوالها متكثرة متنوعة وكانت معرفتها مختلطة متنشرة متعسرة وغير مستحسنة اقتضى حسن التعليم وتسهيله أن تجعل مضبوطة متمايزة فتصدى لذلك الأوائل فسموا المسائل المشتملة على تلك الأحوال والأعراض الذاتية المتعلقة بشيء واحد أما مطلقا كالعدد للحساب أومن جهة واحدة كالجسم من حيث أنه قابل للحركة والسكون للعلم الطبيعى أو بأشياء متناسبة تناسباً معتداً به سواء كان فى ذاتى كالخط والسطح والجسم التعليمى المتشاركة في المقدار لعلم الهندسة أو عرضي كالكتاب والسنة والأجماع والقياس المتشاركة فى كونها موصلة للاحكام الشرعية العملية لعلم أصول الفقه

علماً واحداً ودونوه على حدة وسموا ذلك الشيء أو تلك الأشياء موضوعاً لذلك العلم لأن موضوعات مسائله راجعة إليه فصارت عندهم كل طائفة من المسائل متشاركة فى موضوع علماً منفرداً متميزاً فى نفسه عن طائفة أخرى متشاركة فى موضوع آخر فجاءت علومهم متمايزة فى أنفسها بتمايز موضوعاتها وسلكت الأواخر أيضاً هذه الطريقة فى علومهم وهو أمر استحساني إذ لامانع عقلا من أن تعد كل مسألة علماً برأسه وتفرد بالتعليم ولا من أن تعد مسائل كثيرة غير متشاركة فى موضوع واحد سواء كانت متناسبة من وجه آخر أم لاعلماً واحداً وتفرد بالتدوين كذا في شرح المواقف بتصرف وانما وجب تقديم التصديق بفائدة العلم دفعاً للعبث فان الطالب إن لم يعتقد فيه فائدة أصلا لم يتصور منه فى الشروع قطعا كما تقدم وان اعتقد فيه فائدة غير فائدته أمكنه الشروع فيه إلا أنه لا يترتب عليه ما اعتقده بل ماهو فائدته وربما لم تكن موافقة لغرضه فيعد سعيه فى تحصيله عبثاً عرفا ولتزداد رغبته فيه اذا كان ذلك العلم مهما للطالب بسبب فائدته التى عرفها فيوفيه حقه من الجد والاجتهاد فى تحصيله بحسب تلك الفائدة كذا فى شرح المواقف وانما وجب تقديم التصديق بمرتبته فى ما بين العلوم أي حاله بالقياس الى علوم اخر فى التحصيل بالتقديم والتأخير لمزيد بصيرته وانما وجب التصديق بشرفه ليعلم قدره ورتبته فيما بين العلوم فيوفيه حقه من الجد والاعتناء فى اكتسابه واقتنائه وانما وجب تقديم التصديق بمسائله إجمالا لينبه الطالب الى ما يتوجه اليه من المطالب تنبها موجبا لمزيد استبصاره فى طلبه وانما وجب تقديم التصديق بتسميته لأن فى بيان تسمية العلم مزيد اطلاع على حالة تقضى بالطالب مع ماسبق الى كمال استبصاره في شأنه وكذا التصديق بواضعه واستمداده وحكمه

بيان مفهوم الموضوع المطلق

وإذ قد علمت أن موضوع العلم من مقدمات الشروع فيه فلنشرحه فنقول موضوع كل علم مايبحث فيه عن عوارضه الذاتية أي مايبحث فى ذلك العلم عن عوارض ذلك الموضوع كبدن الانسان لعلم الطب فانه باحث عن أحواله من جهة مايصح و يمرض وكأفعال المكلفين لعلم الفقه فانه باحث عن أحوالها من حيث تحل وتحرم وتصح وتفسد ومعنى البحث عن الأعراض الذاتية حملها على الموضوع أو على أنواعه على ماسيأتى ومعنى العرض المحمول على الشيء الخارج عنه والعرض الذاتي مايلحق الشيء لذاته كالمدرك بالقوة للامور الغريبة اللاحق للانسان لذاته أو لجزئه الأعم كالمتحيز اللاحق للانسان بواسطة أنه جسم أو المساوى كالمتكلم اللاحق له بواسطة أنه ناطق أو لأمر خارج عنه مساو له في الصدق كالمتعجب اللاحق له بواسطة أنه مدرك للامور الغريبة أو فى الوجود كالأبيض اللاحق للجسم بواسطة السطح وخرج بالذاتية الأعراض الغريبة وهى مالحق الشيء بواسطة أمر أخص منه كالضاحق اللاحق للحيوان بواسطة أنه انسان أو بواسطة أمر خارج عنه كالمتحرك اللاحق للابيض بواسطة أنه جسم وفى حواشى تبن الحكيم على القطب مانصه تفصيل الكلام أن كمال الانسان بمعرفته أعيان الموجودات من تصوراتها والتصديق بأحوالها على ماهى عليه بقدر الطاقة ولما كان معرفتها بخصوصها متعذرة مع عدم إفادتها كمالا معتدا به لتغيرها وتبدلها أخذوا المفهومات الكلية الصادقة عليها ذاتية كانت أو عرضية وبحثوا عن أحوالها من حيث انطباقها عليها ليفيد علمها بوجه كلى علماً باقيا أبد الدهر ولما كانت أحوالها متكثرة وضبطها

منتشرة مختلطة متعسرا اعتبروا الأحوال الذاتية لمفهوم مفهوم وجعلوها منفردة بالتدوين وعمموا الأحوال الذاتية وفسروها بما يكون محمولا على ذلك المفهوم إما لذاته أو لجزئه الأعم أو المساوي فإن له اختصاصا بالشيء من حيث كونه من أحوال نفسه أو مقومه أو للخارج المساوي له سواء كان شاملا لجميع أفراد ذلك المفهوم أو مع مقابلة مقابلة العدم والتضاد أوالعدم والملكة دون مقابلة السلب والايجاب إذ المتقابلان تقابل السلب والايجاب لا اختصاص لها بمفهوم دون مفهوم ضبطا للانتشار بقدر الامكان فأثبتوا الأحوال الشاملة على الاطلاق لنفس الموضوع والشاملة مع مقابلها لأنواعه واللاحقة للخارج المساوى لأعراضه الذاتية ثم أن تلك الأعراض لها عوارض ذاتية شاملة لها على الاطلاق أو على التقابل فأثبتوا الأعراض الشاملة على الاطلاق لنفس الأعراض والشاملة على التقابل لأنواع تلك الأعراض وكذلك عوارض تلك العوارض وهذه العوارض قيود للاعراض المثبتة للموضوع أو لأنواعه إلا أنها لكثرة مباحثها جعلت محمولات على الأعراض وهذا تفصيل ما قالوا معنى البحث عن الأعراض الذاتية أن تثبت تلك الأعراض لنفس الموضوع أو لأنواعه أو لأعراضه الذاتية أو لأنواعها أو أعراض أنواعها وبما ذكرنا اندفع ماقيل مامن علم إلا ويبحث فيه عن الأحوال المختصة بأنواعه فيكون بحثا عن الأعراض الغريبة للحوقها بواسطة أمر أخص كما يبحث فى الطبيعى عن الأحوال المختصة بالمعادن والنباتات والحيوان وذلك لأن المبحوث عنه فى الطبيعى أن الجسم ذو طبيعة أو ذو نفس آلي أو غير آلي وهى من العوارض الذاتية والبحث عن الأحوال المختصة بالعناصر وبالمركبات التامة وغير التامة كلها تفسير لهذه العوارض وقيود لها اه قوله ذاتية كانت كالجسم للطبيعى وقوله

أو عرضية كالدليل السمعى لأصول الفقه وقوله بالشيء هو المفهوم وقوله من أحوال نفسه هو اللاحق لذاته وقوله ومفومه هو اللاحق لجزئه الأعم أو المساوى وفى جعله اللاحق للشيء بواسطة جزئه الأعم من الأعراض الذاتية مخالفة للسيد قدس سره فى حواشي المطالع حيث جعله من العوارض الغريبة بما بينه ثم وقوله سواء كان أى ما يكون محمولا وقوله على الاطلاق أى عن تقييده بكونه مع مقابله وقوله مع مقابله إلى آخره معناه أن يكون هو مع مقابله شاملين له مختصين به كالاستقامة والانحناء المفسر بما يتناول الاستدارة وغيرها بالقياس إلى الخط فليس الضحك وعدمه من هذا القبيل بالقياس إلى الحيوان إذ ليسا مختصين به كما فى حواشي المطالع وقوله ضبطا إلى آخره علة لاعتبروا الخ وقوله لنفس الموضوع كقولنا الدليل السمعى يثبت الحكم وقد يثبت له مع عرضه الذاتى كقولنا كل مقدار وسط في النسبة فهو ضلع مايحيط به الطرفان فالمقدار موضوع العلم وقد أخذ فى المسألة مع كونه وسطا في النسبة وهو عرض ذاتى ومعنى كونه وسطا فى النسبة أنه وسط بين مقدارين نسبته إلى أحدهما كنسبة الآخر اليه كالأربعة بين الاثنين والثمانية فانها نصف الثمانية كما إن الاثنين نصف لها ومعنى كونه ضلع ما يحيط به الطرفان أن الحاصل من ضربه في نفسه مثل الحاصل من ضرب أحد الطرفين فى الآخر كذا فى القطب وحواشى عبد الحكيم وقوله والشاملة مع مقابلها لأنواعه كقولنا كل خط يمكن تنصيفه فان الخط نوع من المقدار وقد يثبت لنوع الموضوع مع عرضه كقولنا كل خط قام على خط فان زاويتى جنبيه إما قائمتان أو مساويتان لهما فالخط نوع من المقدار وقد أخذ في المسألة مع قيامه على خط آخر وهو عرض ذاتي للمقدار وقوله فأثبتوا العوارض الخ كقولنا كل مثلث

فان زواياه مثل قائمتين فالمثلث عرض ذاتى للمقدار وقوله والشاملة الخ كقولنا كل مثلث متساوى الساقين فان زاويتى قاعدته متساويتان وقوله أو أعراض أنواعها لعله أو أعراضها أو أنواع أعراضها واعلم أن لكل علم مدون مسائل هى حقيقته ومقاصده أى المقصودة بالذات منه وهى المطالب التى يبرهن عليها فيه ولها موضوعات ومحمولات فموضوعاتها قد تكون نفس موضوع العلم كقولنا كل مقدار إما مشارك للآخر أو مباين له والمقدار هو موضوع علم الهندسة وقد يكون موضوع العلم مع عرض ذاتي له وقد يكون نوع موضوع العلم وقد يكون نوع موضوعه مع عرض ذاتي له وقد يكون عرضا ذاتيا له وقد يكون نوع عرض ذاتي وقد تقدمت أمثلة ذلك وأما محمولات المسائل فهى الأعراض الذاتية لموضوع العلم فلا بد أن تكون خارجة عن موضوعاتها لامتناع أن يكون جزأ الشيء مطلوبا بالبرهان لأن الجزء بين الثبوت للشيء وان له مبادىء تصورية وتصديقية هى وسائل الى تلك المقاصد وربما عدت جزءا منه لشدة الحاجة اليها فالمبادىء التصورية هى حدود الموضوعات كالجسم الطبيعى للعلم الطبيعى وحدود أجزائها كالهيولى والصورة وحدود جزئياتها كالجسم البسيط وحدود أعراضها الذاتية كالحركة للجسم الطبيعى وخلاصة ذلك تصورات أطراف المسائل على وجه هو مناط الحكم والمبادىء التصديقية إما أن تكون بينة بنفسها وتسمى علوما متعارفة كقولنا فى علم الهندسة المقادير المساوية لشيء واحد متساوية وأما أن تكون غير بينة بنفسها فان أذعن المتعلم بها لحسن ظن سميت أصولا موضوعة كقولنا ان تصل بين كل نقطتين بخط مستقيم وإن تلقاها بالشك والانكار سميت مصادرات لأنه يصدر بها المسائل التى يتوقف عليها كقولنا إذا وقع خط على خطين وكانت

الزاويتان الداخلتان أقل من قائمتين فان الخطين إذا أخرجا بتلك الجهة التقيا وقد تكون المقدمة الواحدة أصلا موضوعا عند شخص مصادرة عند آخر وحينئذ يختلفان بالاعتبار وأما عن موضوع العلم جزءا منه على حدة ففيه نظر لأنه إن أريد به التصديق بالموضوعية فهو ليس من أجزاء العلم لعدم توقف العلم عليه بل هو من مقدمات الشروع فى العلم الخارجة عنه اتفاقا كما سبق وان أريد به تصوره فهو من المبادىء التصورية وليس جزأ على حدته

﴿ تنبيه ﴾ علم مما تقدم أن موضوع العلم قد يكون شيئاً واحداً كالجسم الطبيعى للعلم الطبيعى وقد يكون أشياء متعددة متناسبة تناسبا تاما فى أمر ذاتى كالخط والسطح والجسم التعليمى المشتركة فى المقدار للهندسة أو عرضي كبدن الانسان والأغذية والأدوية والأمزجة المشتركة فى النسبة الى الصحة للطب فالجهة الضابطة هى جهة الاشتراك المقيدة للوحدة الذاتية أو الاعتبارية وقيل لايجوز أن يكون الموضوع متعددا مالم يكن المبحوث عنه اضافه شيء الى آخر كالدليل والحكم بالنسبة الى الاصول على القول بأنهما موضوعه على مايأتى وقد بسط ذلك صاحب فصول البدائع كما بسط الخلاف فى جواز كون الشيء الواحد قد يكون موضوعاً لعدة علوم وعدمه فراجعه ولولا خوف السآمة لاوردناه هنا

مبحث تحقيق حيثية الموضوع

فى قولهم موضوع هذا العلم هو ذلك الشيء من حيث كذا

قال فى التلويح لفظ حيث موضوع للمكان أستعير لجهة الشيء واعتباره . يقال الموجود من حيث أنه موجود أى من هذه الجهة وبهذا

الاعتبار فالحيثية المذكورة فى الموضوع قد لا تكون من الأعراض المبحوث عنها فى العلم كقولهم موضوع العلم الالهى الباحث عن أحوال الموجودات المجردة هو الموجود من حيث أنه موجود بمعنى أنه يبحث عن العوارض التى تلحق الموجود من حيث أنه موجود لامن حيث أنه جوهر أو عرض أو جسم أو مجرد وذلك كالعلية والمعلولية والوجوب والأمكان والقبدم والحدوث ونحو ذلك ولا يبحث فيه عن حيثية الموجود إذ لامعنى لأثباتها للموجود وقد تكون من الاعراض المبحوث عنها فى العلم كقولهم موضوع علم الطب بدن الأنسان من حيث يصح ويمرض وموضوع الطبيعى الجسم من حيث يتحرك ويسكن والصحة والمرض من الاعراض المبحوث عنها فى الطب وكذا الحركة والسكون فى الطبيعى فذهب المصنف أى صاحب التوضيح الى أن الحيثية في القسم الأول جزء من الموضوع وفى الثانى بيان للاعراض الذاتية المبحوث عنها في العلم إذلو كانت جزأ من الموضوع كما فى القسم الأول لما صح أن يبحث عنها في العلم وتجعل من محمولات مسائله إذلا يبحث فيه عن أجزاء الموضوع بل عن أعراضه الذاتية ولقائل أن يقول لا نسلم أنها فى الأول جزء من الموضوع بل قيد لموضوعيته بمعنى أن البحث يكون عن الأعراض التى تلحقه من تلك الحيثية وبذلك الأعتبار وعلى هذا لوجعلت الحيثية في القسم الثاني أيضا قيداً للموضوع علي ما هو ظاهر كلام القوم لا بيانا للاعراض الذاتية على ما ذهب إليه المصنف لم يكن البحث عنها في العلم بحثا عن أجزاء الموضوع ولم يلزمنا ما لزم المصنف من تشارك العلمين فى موضوع واحد بالذات والاعتبار نعم يرد الاشكال المشهور وهو أنه يجب أن لا تكون الحيثية من الاعراض المبحوث عنها في العلم ضرورة انها ليست مما يعرض للموضوع

من جهة نفسها والا لزم تقدم الشيء على نفسه ضرورة أن ما به يعرض الشيء للشيء لابد أن يتقدم على العارض مثلا ليست الصحة والمرض مما يعرض لبدن الانسان من حيث يصح ويمرض ولا الحركة والسكون مما يعرض للجسم من حيث يتحرك ويسكن والمشهور فى جوابه أن المراد من حيث امكان الصحة والمرض والحركة والسكون والاستعداد لذلك وهذا ليس من الاعراض المبحوث عنها فى العلم والتحقيق أن الموضوع لما كان عبارة عن المبحوث فى العلم عن أعراضه الذاتية قيد بالحيثية على معنى أن البحث عن العوارض يكون باعتبار الحيثية وبالنظر اليها أى يلاحظ فى جميع المباحث هذا المعنى الكلى لا على معنى أن جميع العوارض المبحوث عنها يكون لحوقها للموضوع بواسطة هذه الحيثية البتة اه بيسير تصرف وقوله والتحقيق الى آخره تلخيصه كما فى الفنري أن لفظ الموضوع يتضمن معنى فعلي البحث والعروض فالجار في قولهم موضوع الكلام المعلوم من حيث كذا متعلق بلفظ الموضوع باعتبار جزء معناه التضمنى أعنى البحث لاباعتبار الجزء الآخر أعنى العروض حتى يلزم أن يكون للحيثية مدخل فى عروض العوارض اه والذى اختاره السيد على القطب وأقره عبد الحكيم ان الحيثية قيد للعروض لا للبحث وسيأتي لهذا مزيد تحقيق فى مبحث موضوع المنطق

المبحث الاول فى مبادى علم المنطق

يطلق المنطق لغة بالاشتراك على ثلاثة معان وهى الادراك الكلى والقوة العاقلة التى هى محل ذلك الادراك واللفظ الذى يبرز ذلك وعلى الأول والثالث يكون مصدرا ميميا وعلى الثانى يكون اسم مكان ومن الأول قولهم فى تعريف الانسان حيوان ناطق أى مدرك أدراكا كليا

واصطلاحا علم بقوانين تفيد معرفة طرق الانتقال من المعلومات الى المجهولات بحيث لا يعرض الغلط في الفكر عند مراعاتها فالقوانين جمع قانون لفظ سرياني روى انه اسم للمسطر بلغتهم وهو محتمل لمسطر الكتابة ومسطر الجدول وأياما كان هوأمر واحد يتوصل به إلى أمور كثيرة فيناسبه المعنى الاصطلاحى واصطلاحاً مرادف للقاعدة والأصل والأساس والضابط وهو مقدمة كلية تصلح ان تكون كبرى لصغرى سهلة الحصول فيخرج الفرع من القوة الى الفعل و إنما وصفت المقدمة بالكلية لأن المقدمة الجزئية والشخصية لا تسمى قانونا ولا أصلا ولا غيرها من الأسماء المذكورة وبالصلاحية مع أنها لازمة لها إشارة الى أن تسميتها بالقانون وما معه انما هى باعتبار هذه الصلاحية فتكون من الأمور التى اعتبر فيها الاضافة ووصفت الصغرى بكونها سهلة الحصول لانها من قبيل حمل الكلى على ماهو جزئى له والمراد بالفرع الذي يخرج بجعلها كبرى لتلك الصغرى من القوة إلى الفعل حكم ذلك الجزئى الذي حمل عليه الكلى فقولك كل سالبة كلية ضرورية تنعكس سالبة كلية دائمة مقدمة كلية مشتملة على أحكام جزئيات موضوعها أعنى السوالب الكلية الضرورية فاذا أردت ان تعرف عكس قولنا لاشيء من الانسان بحجر بالضرورة قلت هذه سالبة كلية ضرورية وكل سالبة كلية ضرورية تنعكس الى سالبة كلية دائمة فهذه تنعكس الى سالبة كلية دائمة أعنى قولنا لاشيء من الحجر بانسان دائما وهكذا الحال في كل قضية كلية منطقية أو غيرها فانها منطبقة على أحكام جزئيات موضوعها فالمقدمة الكلية أصل لهذه الأحكام وهى فروع لها واستخراجها منها بتحصيل تلك الصغرى وضمها اليها يسمى تفريعا ونسبة الفروع الى أصولها تشبه نسبة الجزئيات الى كلياتها المحمولة عليها

فان الانسان مثلا يتناول زيداً وعمراً وغيرهما بالحمل عليها وقولنا كل انسان حيوان يشتمل بالقوة على أحكامها ولاخفاء فى أن المنطق كذلك لانطباقه على جميع المطالب الجزئية عند الرجوع اليه (واعلم) ان المركب التام المحتمل للصدق والكذب يسمى من حيث اشتماله على الحكم قضية ومن حيث احتماله الصدق والكذب خبراً ومن حيث افادته الحكم اخباراً ومن حيث كونه جزءا من الدليل مقدمة ومن حيث انه يطلب بالدليل مطلوبا ومن حيث يحصل من الدليل نتيجة ومن حيث يقع فى العلم ويسأل عنه مسألة فالذات واحدة واختلاف العبارات باختلاف الاعتبارات والمحكوم عليه في القضية يسمى موضوعا والمحكوم به محمولا وموضوع المطلوب يسمى حداً أصغر ومحموله حداً أكبر والدليل يتألف لامحالة من مقدمتين تشتمل احداهما على الأصغر وتسمى الصغرى والأخرى على الأكبر وتسمى الكبرى وكلتاهما مشتملة على أمر تكرر فيهما يسمى الأوسط وهو أما محمول فى الصغرى موضوع فى الكبرى ويسمى الدليل بهذا الاعتبار الشكل الأول وأما بالعكس ويسمى بالشكل الرابع وأما محمول فيهما ويسمى الشكل الثانى وأما موضوع فيهما ويسمى الشكل الثالث مثلا قولنا العالم حادث لأنه متغير وكل متغير حادث فالعالم الحد الأصغر وحادث الحد الأكبر ومتغير الحد الأوسط (والعالم وحادث الحد الاكبر ومتغير الحد الأوسط) والعالم متغير هى الصغرى وكل متغير حادث هى الكبرى والدليل المذكور من الشكل الأول والقوانين كالجنس لما عرفت من اشتمالها على الاضافة الخارجة عن العلم وباقي القيود كالفصل احترازا عن العلوم التى لاتفيد معرفة طرق الانتقال كالنحو والهندسة فان النحو وان كان علماً آليا قانونيا كالمنطق لكنه لايفيد معرفة طرق الانتقال من المعلومات الى

المجهولات بل يبين فيه قواعد كلية متعلقة بكيفية التلفظ بلغة العرب على وجه كلى فاذا أريد أن يتلفظ بكلام مخصوص منها على الوجه الصحيح احتيج إلى أحكام جزئية تستخرج من تلك القواعد كسائر الفروع من أصولها فتقع هناك انتقالات فكرية من المعلوم الى المجهول إلا أن النحو لا يفيد معرفة طرق تلك الانتقالات أصلا وهكذا الهندسة يتوصل بمسائلها القانونية إلى مباحث الهيئة بأن تجعل تلك المسائل مبادي للحجج التى يستدل بها على تلك المباحث وأما الأفكار الجزئية الواقعة فى تلك الحجج فليست الهندسة مفيدة لمعرفتها قطعا والمعلومات فى التعريف تتناول الضرورية والنظرية والمجهولات التصورية والتصديقية وإنما لم نقل تفيد معرفة طرق الانتقال من الضروريات الى النظريات كما ذكره صاحب الكشف لئلا يوهم الانتقال الذاتى على مايتبادر اليه الفهم من تلك العبارة مع ان المقصود ههنا الانتقال من الضروريات أعم من أن يكون بالذات أو بواسطة وهذا التعريف مشتمل على العلل الأربع فان القوانين اشارة الى مادة المنطق فان مادته هى القوانين الكلية بمعنى أن نسبة القوانين إليه كنسبة المادة الى الجسم فكما أن المادة أمر مبهم في ذاته يحتمل اموراً كثيرة ولايصير شيئاً منها إلا بأن ينضم اليه مايحصله ويعينه كذلك القوانين تحتمل هذا الفن وغيره ولا تختص به إلا بالافادة المذكورة الجارية منه مجرى الصورة المخصصة من المادة ويفيد معرفة طرق الانتقال اشارة الى الصورة لأنه المخصص للقوانين بالمنطق والى العلة الفاعلية بالالتزام وهو العارف بطرق الانتقال الجزئية المفادة العالم بتلك القوانين المفيدة لها وبحث فيه بأن نسبة النفس الناطقة الى المعرفة والعلم نسبة القابل الى مقبوله لانسبة الفاعل إلى مفعوله إلا أن يبنى الكلام على التجوز فى كما العلة الفاعلية

في المادية والصورية بأن يلاحظ انه صدر منها ترتيب وكسب حتى صارت عارفة عالمة وحينئذ يجعل عدم عروض الغلط علة غائية حقيقية بذلك الاكتساب أو شبيهة بها لتلك المعرفة والعلم وإنما عرفناه بما اشتمل على ذلك لأن المراد بيان حقيقة المنطق والتعريف بما ذكر يفيد حقيقة المعرف فان وجود المعلول من لوازمه فاذا وجدت في الذهن يلزم وجوده فيه هذا خلاصة مافى شرح المطالع وحواشى السيد عليه مع زيادة وتصرف (وموضوعه) قال القاضى الأرموى فى المطالع والكاتبي فى الرسالة الشمسية وغيرهما المعلومات التصورية والتصديقية من حيث انها توصل إلى مجهول تصوري أو تصديقى ايصالا قريباً أو بعيداً أو أبعد أو يكون لها نفع في ذلك الايصال لأن بحث المنطقى عن اعراضها الذاتية فانه يبحث عن التصورات من حيث انها توصل إلى مجهول تصورى إيصالا قريبا أى بلا واسطة ضميمة كالحد والرسم فانه اذا حكم على المعلوم التصورى بأنه حد أو رسم كان معناه انه موصل الى المجهول التصورى ايصالا قريباً سواء كان إلى الكنه أم لا وايصالا بعيداً ككونها كلية وذاتية وعرضية وجنسا وفصلا فان مجرد أمر من هـذه الأمور لايوصل إلى التصور مالم ينضم اليه أمر آخر فاذا ضم يحصل منهما الحد أوالرسم ويبحث عن التصديقات من جهة أنها توصل إلى مجهول تصديقى ايصالا قريبا كالقياس والاستقراء والتمثيل أو بعيداً ككونها قضية أو عكس قضية أو نقيض قضية فانها مالم تنضم اليها ضميمة لاتوصل إلى التصديق ويبحث عن التصورات من حيث أنها توصل إلى التصديق ايصالا أبعد ككونها موضوعات ومحمولات فى الحملية ومقدمات وتوالى فى الشرطية فانها إنما توصل اليه اذا انضم اليها أمر آخر تحصل منهما القضية ثم ينضم اليها ضميمة أخرى حتى يحصل القياس أو الاستقراء

أو التمثيل ولاخفاء فى أن إيصال المعلومات التصورية والتصديقية الى المطالب إيصالا قريباً أو بعيداً أو أبعد من اعراضها الذاتية فتكون هى موضوع المنطق فان الايصال الى تصور المجهول عارض للمعلوم التصورى المركب من الذاتيات والعرضيات على انحاء شتى عروضاً لما هو هو أي لذاته والكلية عارضة كذلك لبعض الأمور المتصورة واذا تصور الناطق عرض له الذاتية بواسطة مايساويه أعنى كونه جزأ لماهية الانسان والفصلية بواسطة كونه جزأ مختصاً بها وقس على ذلك حال الجنس والخاصة والعرض العام وكذلك الايصال الى التصديق بالمجهول عارض للمعلوم التصديقى المركب من مقدمات مشتملة على شرائط مخصوصة لذاته سواء كان ذلك الايصال الى يقين أو ظن قوى أو ضعيف وكونه قضية يلحقه لذاته وكذلك بعض القضايا يلحقه لذاته انه عكس لقضية أخرى أو نقيض لها (فان قلت) اذا كان موضوع المنطق مقيداً بالايصال كان الايصال من تتمة الموضوع فلم يكن من أعراضه الذاتية المبحوث عنها في المنطق بل يجب أن يكون المبحوث عنه فيه أحوالا تعرض له بعد كونه موصلا (قلت) الذى وقع قيدا له هو الايصال المطلق والمبحوث عنه فيه هو الايصالات الخاصة المندرجة تحته أو قيد الموضوع هو صحة الايصال لا نفسه وكذا كل حيثية وقعت فى موضوعات العلوم (فان قيل) الايصال القريب وان وقع محمولا فى بعض المسائل كقولك المعرف يوجب تصوره تصور المعرف والحد التام يوصل الى كنهه والرسم الى بعض وجوهه وكقولك الشكل الأول ينتج المطالب الأربعة والموجبتان الكليتان على هيئة الشكل الأول تنتجان موجبة كلية والاستقراء الناقص يفيد الظن لكن البعيد والأبعد لم يقع كذلك فى مسألة (قلنا) المنطق يبحث عن الاعراض

الذاتية للمعلومات التصورية والتصديقية لكنها لما كانت متكثرة يتعذر تعدادها مفصلة وكانت مشتركة في معنى الايصال المطلق المنقسم الى القريب والبعيد والأبعد عبر عنها به فيكون الايصال القريب الواقع محمولا من الأعراض المشتركة فى مطلق الايصال هذا تقرير كلامهم (وفيه نظر) لأنهم ان أرادوا بكون المنطق يبحث عن الكلية والذاتية والعرضية أنه يبين تصوراتها فهو ليس من المسائل فان المسألة مايتعلق بها البحث بمعنى الحمل لامايتعلق بها البحث بمعنى الكشف عن ماهية وبيانها فانه معلوم تصورى لاتصديقي وان أرادوا التصديق بها للاشياء أي اثباتها لها فهو ليس من المنطق فى شيء بل هو من وظائف الفلسفة الأولى الباحثة عن أحوال الموجودات مطلقا إذ هناك يبين أن المفهومات التصورية قد تعرض لها الكلية والذاتية والعرضية والنوعية والجنسية والفصلية الى غير ذلك مما وقع موضوعاً في قسم التصورات وان المفهومات التصديقية يعرض لها كونها حملية أو شرطية أو نقيض قضية أو عكس قضية الى غير ذلك من المعقولات الثانية التى وقعت موضوعات فى مسائل قسم التصديقات وليس على المنطقي إلا تصوراتها وان تعرض لاثبات شيء منها كان على سبيل نقل المسألة مع برهانها من علم إلى علم آخر لفائدة بل ليس عليه إلا أن يبحث عن أحوال هذه المعقولات الثانية من جهة الايصال وماله نفع فيه وقد صرح الرئيس بذلك فى رسالته فى موضوع المنطق ولهذا ذهب أهل التحقيق الى أن موضوعه المعقولات الثانية من حيث أنها توصل الى مجهول تصورى أو تصديقى إيصالا قريباً أو بعيداً أو أبعد أو يكون لها نفع فى ذلك الايصال أما فى تصوير المعقولات الثانية أي بيان ماهيتها فهو ان الوجود على جهتين فى الخارج وفى الذهن وكما أن الاشياء اذا كانت فى الخارج يعرض لها

فى الوجود الخارجى عوارض مثل السواد والبياض والحركة والسكون فلا يوصف به شيء في الذهن كذلك إذا تمثلت في العقل عرضت لها من حيث هى متمثلة في العقل عوارض لايجازى بها أمر فى الخارج أى لايوصف بها شيء حال وجوده فى الخارج كالكلية والجزئية فهذه العوارض هى المسماة بالمعقولات الثانية لأنها في المرتبة الثانية من التعقل (ألا ترى) أنه لايمكن أن يعقل معنى الكلية مثلا إلا بعد تعقل مفهوم يعتبر عروضها له (وبالجملة) يعتبر فى المعقولات الثانية أمران أن لاتكون معقولة فى الدرجة الأولى بل تعقل عارضة لمعقول آخر فى الذهن وأن لايكون فى الخارج مايحاذيها فكل مايعقل فى الدرجة الأولى فهو معقول أول موجوداً كان أو معدوماً مركباً أو بسيطاً (وأما التصديق بموضوعيتها) فلان المنطقى يبحث عن أحوال الذاتي والعرضى والنوع والجنس والفصل والخاصة والعرض العام والحد والرسم والحملية والشرطية والقياس والاستقراء والتمثيل من جهة الايصال ولا شك أنها معقولات ثانية فان المفهوم الكلى اذا وجد فى الذهن وقيس إلى ماتحته من الجزئيات فباعتبار دخوله فى ماهيتها تعرض له الذاتية وباعتبار خروجه عنها تعرض له العرضية وباعتبار كونه نفس ماهيتها تعرض له النوعية وما عرض له الذاتية جنس باعتبار اختلاف كليات أفراده وفصل باعتبار آخر وكذا ماعرض له العرض خاصة أو عرض عام باعتبارين مختلفين وإذا ركبت الذاتيات والعرضيات إما منفردة أو مختلطة على وجوه مختلفة عرض لذلك المركب الحدية والرسمية ولا شك أن هذه المعاني أي كون المفهوم الكلى جزء الماهية أو خارجاً عنها أو نفسها الى غير ذلك ليست من الموجودات الخارجية بل هى مما يعرض للطبائع الكلية إذا وجدت فى الأذهان وكذا الحال في كون

القضية حملية أو شرطية وكون الحجة قياساً أو استقراء أو تمثيلا فانها عوارض تعرض لطبائع النسب الجزئية فى الأذهان إما وحدها أو مأخوذة مع غيرها فاذاً المعقولات الثانية موضوع المنطق وبحثه إنما هو عن المعقولات السالفة وما بعدها من المراتب فالقضية مثلا معقول ثان يبحث فى المنطق عن انقسامها وتناقضها وانعكاسها وانتاجها إذا ركب بعضها مع بعض فالانقسام والتناقض والانعكاس والانتاج معقولات فى الدرجة الثالثة من التعقل وإذا حكم على أحد الأقسام أو إحدى المتناقضتين مثلا في المباحث المنطقية بشيء كان ذلك الشيء فى الدرجة الرابعة من التعقل وعلى هذا القياس (فان قيل) كما أن مفهوم القضية إنما يعرض لطبيعة النسبة الجزئية فى الأذهان دون الأعيان كذلك الانقسام وأخواته تعرض لها هناك فمن أين صارت هى معقولات ثالثة دون ذلك المفهوم (قلنا) لأن العقل يعتبر أولا عروض ذلك المفهوم لطبيعة النسبة المذكورة ثم يعتبر عروض تلك الأحوال لها وهكذا الحال فى سائر المراتب حتى لو أمكن اعتبار عروض بعضها لتلك الطبيعة فى المرتبة الثانية كان بهذا السبب معقولا ثانياً ومن ثمة عد الذاتى والعرضى والنوع من المعقولات الثانية مع أنها أقسام للكلى الذي هو معقول ثان فتكون معقولات ثالثة وعد منها الجنس والفصل والخاصة والعرض العام كما تقدم مع أن الأولين من أقسام الذاتي والأخيرين من أقسام العرضى مع أنها عدت من المعقولات الثالثة (ومن الناس) من يسمى ماوراء المرتبة الأولى معقولا ثانياً سواء وقع فى المرتبة الثانية أم فيما بعدها من المراتب ويؤيده ماسبق من تصويرها (فان قيل) المنطق يبحث عن وجود الكلى الطبيعى فى الخارج وكون النوع ماهية محصلة والجنس ماهية مبهمة والفصل علة للجنس ووجود اللازم البين وغير